الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية

د. بوحديد ليلى
جامعة باتنة1

ملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الأداة المحركة والدافعة للتنمية الاقتصادية، سواء في اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة، ويتم معظم الاستثمار الأجنبي المباشر بوساطة الشركات متعددة الجنسية، كما تختلف محدداته باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر.

بناءا عليه، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وكذا محدداته، وإبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية، حيث تم الاعتماد على المنهج العلمي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي للإحاطة بكامل جوانب الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة خاصة لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومنها العربية، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة وإدخال التكنولوجيا الحديثة إليها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المتغيرات الاقتصادية التنموية، الدول المتقدمة والنامية.

مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر الاقتصادية المهمة في الاقتصاد العالمي المعاصر، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد ظهرت منذ أواسط القرن التاسع عشر، إلا إنها أخذت حيزاً مهماً جداً في الاقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك يعود إلى التغيرات الكبيرة التي حدثت في الاقتصاد العالمي خلال هذه المدة من حيث تطور الأفكار الرأسمالية وسيطرتها على العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتحقيق الشركات متعدية الجنسية سيطرة كبيرة جدا على الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن فكر العولمة أخذ يطغى على أهم المراكز الاقتصادية العالمية ويفرض وجوده ولو بالقوة على معظم دول العالم. كل هذه التغيرات جعلت من ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر المهمة والبارزة في الاقتصاد العالمي.

ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

بناءا عليه، سنحاول في دراستنا توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية من خلال التطرق إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية.

إشكالية الدراسة:

لم تشهد أي ظاهرة اقتصادية حالة من الاختلاف بالرأي كالذي شاهدته ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر حول الآثار الاقتصادية التي تخلفها، حيث تناقضت الآراء بشكل كبير ما بين مؤيد ومعارض ومابين متبع لفكرة وسطية ليست رفضا مطلقا وليست قبولا مطلقا للظاهرة، مما دفعنا للبحث عن إجابة علمية دقيقة منصفة عن **ماهية الأثر الذي يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية؟**

في ضوء الإشكالية المطروحة يتم طرح التساؤلات التالية:

– ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهية أشكاله ومحدداته؟

– فيما يتمثل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال الأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي يوضحها التحليل الاقتصادي الكلي، حيث يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بإكمال المدخرات المحلية ويسهم في مجموع الاستثمارات في الاقتصاد القومي دون أن يضيف أعباء جديدة للدين الخارجي. وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي الوافد في قدرته على خلق روابط (ديناميكية) مع النمو والتنمية والتجارة ومختلف الأطر المؤسسية والقانونية في الاقتصاد. فضلاً عن جلبه لرؤوس الأموال يقوم الاستثمار المباشر بنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والمحاسبية والتسويقية الحديثة للاقتصاد وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحديثها مع تعزيز نمو الناتج وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– التعرف على كل من مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

– محاولة تسليط الضوء على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

– إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية.

المنهج المستخدم:

لقد تم الاعتماد في دراستنا على المنهج العلمي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لأنه أكثر ملائمة لطبيعة هذه الدراسة التي تعتمد على جمع المعلومات والبيانات وترتيبها، وكشف الارتباط بين مختلف جوانبها.

المحور الأول: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن معرفة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر تعد نقطة الانطلاق لدراسة هذه الظاهرة، ومحاولة التوصل إلى تعريف أو إطار مفاهيمي ينطلق من دراسة هذا المفهوم، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتكون من أشكال مختلفة ولكل شكل من هذه الأشكال خصائص خاصة تميزه عن الأشكال الأخرى ، وهذه الأشكال تعطي مرونة كبيرة في التعامل من قبل المستثمر الأجنبي والبلد المضيف مع هذه الظاهرة.

1– مفهوم الاستثمار الأجنبي:

قبل الحديث عن مفهوم الاستثمار الأجنبي، سنعرض مفهوم الاستثمار من الناحيتين اللغوية والاقتصادية، ففي المعنى اللغوي تستخدم كلمة استثمار، وهي مصدر استثمر، للدلالة على"طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به"، أما من الناحية الاقتصادية فيعرف الاستثمار بأنه "تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بقصد زيادة الطاقة الإنتاجية".[1]

وينطوي مفهوم الاستثمارات الأجنبية تاريخياً على تصدير رأس المال من بلد معين يسمى البلد المصدر أو الوطن الأم، حيث يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة، ويتم ذلك عن طريق تصدير الخامات أو المواد الأولية مثلاً من البلد الأم، حيث يتم إعادة تشكيلها إلى منتجات تبلغ قيمتها إضعاف قيمة الخامات، وبعد ذلك يقوم البلد المضيف بشراء القليل من المنتجات الصناعية المستوردة بدخله الضئيل الناتج من بيع خاماته ، وعلى أساس هذه الصورة نشأت السيطرة الاستعمارية على البلدان المضيفة

ولاسيما النامية منها والتي أصبحت فيما بعد مستعمرات أو شبه مستعمرات، ومن ثم يعمل رأس المال على تشكيل قطاع داخلي أجنبي منعزل عن اقتصاد البلد المضيف.

إن إباحة الاستثمار لرأس المال الأجنبي والسماح له بالنمو الأفقي والرأسي في أي بلد من دون قيد أو شرط يمثل صورة لما يسميه الاقتصاديون بالانفتاح الاقتصادي.[2]

ومنه يمكن تعريف **الاستثمار الأجنبي المباشر** بأنه "استثمار طويل الأجل يقوم به كيان (أفراداً أو مؤسسات أعمال) مقيم في اقتصاد معين في البلد الأم على مشروع مقام في اقتصاد آخر في البلد المضيف. أما منظمة التجارة العالمية فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. ونظراً لصعوبة تحديد مفهوم السيطرة وللأغراض الإحصائية، فقد عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر"حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية[3]، وأصبحت البلدان المضيفة ولاسيما النامية منها ترحب بهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية وتستقطبه بالحوافز المادية والضمانات القانونية.

كما يعرف بأنه عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرد أو شركة أو مؤسسة.[4]

ويتم معظم الاستثمار الأجنبي المباشر بوساطة الشركات متعددة الجنسية، بسبب احتياطاتها المالية الكبيرة والمتزايدة مما يجعلها بحاجة إلى استثمار مستمر، ولذا توسعت أعمالها في الخارج، فضلاً عن امتلاكها معرفة خاصة بالأسواق واحتكارها التكنولوجيا، وسهولة حصولها على التمويل اللازم، مما يخفض كلفها الكلية[5]، أما الجهات الأخرى التي يمكن أن تتعهد بالاستثمار الأجنبي المباشر فهم الأفراد (أشخاص طبيعيون) أو مصادر حكومية والشركات الدولية المتخصصة والمؤسسات المالية والاستثمارية (قطاع عام أو خاص أو مختلط).

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتوقف قرار القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر على عاملين مهمين يتمثل الأول بالمزايا التي تتمتع بها البلدان المضيفة وأهمها مزايا الموقع، ويتمثل العامل الثاني بإمكانية التوفيق بين اعتبارات الشركات المتعدية الجنسية في الأجل الطويل[6]، ويمكن تصنيف الاستثمار المباشر على أساس الملكية بأشكال عدة، حيث تقوم بعض المشاريع على أساس التملك المطلق، وتقوم الأخرى على أساس التملك الجزئي، وفيما يلي توضيح لأهم هذه الأشكال: [7]

- **شكل الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل:** تفضل الشركات المتعدية الجنسية هذا الشكل عن باقي الأشكال، وذلك بسبب قيام تلك الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الاقتصادي سواء أكان إنتاجيا أو خدمياً في الدولة المضيفة، فضلاً عن هذا، فانه يسمح لوضع مراقبة قصوى على العمل. من جانب آخر نجد أن الدول المضيفة تتردد كثيراً بالتصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، بل ترفضها في معظم الأحيان، ويعود سبب تردد قبول معظم الدول المضيفة ولاسيما دول العالم الثالث لهذا الشكل، للخوف من التبعية الاقتصادية، والخوف من سيطرة الشركات الأجنبية على أسواقها.

- **الاستثمار المشترك:** ويتمثل بالمشروع الذي تمتلكه أو تشارك فيه دولتان أو أكثر، ولا تقتصر المشاركة على رأس المال فقط، بل تمتد لتشمل الإدارة والخبرة، براءة الاختراع والعلامات التجارية، ويرى البعض أن هذا الشكل ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيه شركة دولية تمارس حقاً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من

دون السيطرة الكاملة عليه، ولهذا الشكل سمات عدة أهمها: أنه اتفاق طويل الأجل بين طرفين احدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل الدولة المضيفة، والطرف الوطني يكون تابعاً للقطاع العام أو الخاص، وقد يشارك أحد الأطراف بحصة رأس المال كله بينما يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا مثلاً، وبكل الأحوال فللطرفين حق المشاركة في إدارة المشروع.[8]

– **الاستثمار في مشروعات وعمليات التجميع**: تكون المشروعات هنا على شكل اتفاقية بين طرفين أحدهما أجنبي والأخر وطني (قطاع عام أو خاص)، حيث يقوم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلاً – وفي معظم الأحيان – وبالأخص في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة وغيرها، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[9]

المحور الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وإن المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلبياً أو إيجاباً في فرص نجاح المشروع الاستثماري، فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا انه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات، وهذا يعني أن التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما تعتمد على محددات أخرى تؤثر على حجم ونوع هذه التدفقات، وينطوي تصنيف محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ثلاثة أنواع هي: محددات إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات المتعلقة بتيسير الأعمال والمحددات الاقتصادية، ويحتوي كل نوع منها على عوامل فرعية مؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن نبين ثلاثة محددات رئيسة لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر وتتمثل بالآتي:

1 ــ إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها [10]. فإذا كان النظام السياسي قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه، فهذا يساعد على خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم، فلا نتوقع منه القيام باستثماراته وإنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة.

فقد حظيت الدول الأفريقية التي تعاني من التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية بأقل التدفقات الاستثمارية الأجنبية، في حين استطاعت دول جنوب شرق آسيا والباسفيك أن تحصل على (65%) من الحجم الكلي للتدفقات الداخلية للدول النامية في عام 1995.[11]

أما في عام 1996 فقد حصلت هذه الدول (دول جنوب شرق آسيا والباسيفك) على (56%) من إجمالي التدفقات الداخلية للبلدان النامية، كان للصين النصيب الأكبر منها، بينما كان نصيب الدول العربية من هذه الاستثمارات أقل من (2%) وبالتحديد (1.9%) ولعل السبب في ذلك يعود إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة، وعدم انفتاح أسواقها على العالم الخارجي مثلما حصل في مناطق أخرى.[12]

كما أن القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الشركات متعددة الجنسية التي تنظم العلاقة بين أطراف البنية الاقتصادية، وتكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية وتجنب فرض ضرائب مزدوجة كلها عوامل تساعد على جذب المستثمر الأجنبي.

ولكن يلاحظ أن القوانين والتشريعات، مهما بلغت من التطور والشمولية في الضمانات التي تعطيها للشركات الأجنبية، فإنها تكون غير كافية بذاتها لتشجيع المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار في البلد المضيف، ذلك أن هذه القوانين هي بمثابة أعمال تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها التشريعية، وتحكمها ظروف ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبلد المضيف، ومن ثم فإنها عرضة للتغير أو حتى الإلغاء من قبل الدولة وبإرادة منفردة، مما يضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج ويخضع استثماراته لمتغيرات داخل البلد المضيف ليس له سيطرة عليها، لذا تسعى الشركات الأجنبية إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.(13)

في بداية عقد التسعينيات ومع بروز ظاهرة العولمة وما تلاها بدأت سياسة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي في البلدان النامية بعد المشاكل التي واجهت القطاع العام وظهور العديد من الشركات الخاسرة ، وسياسة الخصخصة تعتمد على آلية السوق ضمن إطار فلسفة النظام الرأسمالي (دعه يعمل دعه يمر) لربط البلدان النامية بالسوق العالمية ومواجهة تحديات العولمة وبالتالي التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق السماح للمستثمرين الأجانب بالوصول إلى السوق المحلية والمساهمة في اقتصاد البلد المعني عن طريق شراء بعض الشركات أو المساهمة فيها بحصة معينه وإعطاء إشارات للمستثمرين الأجانب بأن البلد المعني صار يرحب بالاستثمارات الخارجية خاصة في البنى الأساسية.

ففي المراحل الأولى لعملية الخصخصة يتم خصخصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتتحول ملكيتها إلى القطاع الخاص المحلي، ولكن مع تقدم عملية الخصخصه تكون هناك مشاركة للاستثمار الأجنبي في عملية خصخصة المشروعات الكبيرة التي تحتاج لأموال طائلة لا يستطيع القطاع الخاص المحلي توفيرها ، أو تلك المشروعات التي تحتاج إلى نمط متقدم من الإدارة وتكنولوجيا حديثة وعملية تسويق فعالة، لذا تسعى بعض الدول التي تطبق سياسة التحول إلى تقييد ملكية المستثمر الأجنبي، فمثلاً ماليزيا تقييد ملكية المستثمر الأجنبي بحدود (20%) وخصوصاً في الصناعات الاستخراجية، وفي البرازيل بحدود (40%) من حقوق الملكية مع شرط إن لا يمتلكها مستثمر أجنبي واحد بل أكثر من مستثمر(14).

ويؤكد الاقتصاديان (أجوسن وماير) في دراسة تم إعدادها عام 2000 بأنه عندما تحول الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخدمات كنتيجة للخصخصة في أمريكا الجنوبية في عقد التسعينيات ، كان هناك إزاحة للشركات المحلية وإحلال للشركات الأجنبية محلها.(15)

2ـــ التسهيلات لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين: والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية(التعليمية والترفيهية) والتقريب الذاتي (التآلف مع اللغة والثقافة المحلية).(16)

كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب، وتتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار وإعطاءه الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، والحد من الفساد المالي والإداري المستشري في البلدان النامية، وتحسين الكفاءة الإدارية، وتوفير المرافق العامة والقضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية، فمثلاً بذلت البلدان الأفريقية جهوداً لتحسين بيئة الأعمال للمستثمرين الأجانب، وتشمل هذه المبادرات تخفيض البيروقراطية (الروتين) وتدخل الدولة في النشاط الاستثماري، وإنشاء وكالات تشجيع وترويج للاستثمار، إلا أنه لا يزال الفساد المنتشر في هذه البلدان يشكل عائقاً في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.(17)

كما أن خلق جهاز إداري كفء متخصص بأمور الاستثمار وخصوصاً فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة والترويج يعد مطلب أساسي لتحقيق مناخ استثماري وإداري ملائم.

3 ـــ المحددات الاقتصادية: يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين ، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فالبلد الذي يكون معدل

نموه الاقتصادي مرتفع يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية. (18)

ويعد الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه سبباً في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها، على اعتبار أن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي دليلاً على الاستقرار الاقتصادي في البلد وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخول الأفراد ، ومن هنا يتضح وجود علاقة طردية بين الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتدفق رأس المال الخارجي.(19)

وقد يتعرض المستثمر الأجنبي إلى مخاطر مختلفة في أسواق البلدان المضيفة وخاصة النامية منها ، مثل مخاطر أسعار الصرف وتقلباته وخصوصاً باتجاه الانخفاض، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع ، والعكس صحيح، كما أن معدلات الفائدة تلعب دور في تدفقات الاستثمار الأجنبي، فمعدلات الفائدة المنخفضة لها تأثير إيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأسواق المحلية. (20)

إن توفر المواد الأولية بأنواعها المختلفة وإمكانية استغلالها وإدخالها في عمليات تصنيعية مختلفة هو العامل الأساس في تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلدان النامية. وكان لاهتمام بعض الشركات متعددة الجنسية بالأجور ومستوياتها المنخفضة في البلدان النامية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يؤكد وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجر المنخفض، فكلما كان الأجر منخفضاً كلما شجع ذلك في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف وبالعكس. (21)

تسعى الشركات الأجنبية العاملة في الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة لتصنيع المنتج النهائي مثل (صناعة المنسوجات) إلى إنشاء معامل لها في الدول النامية للانتفاع من الأيدي العاملة منخفضة الأجر، وفي حالات أُخرى تقرر الشركة كجزء من إستراتيجيتها العالمية أن توطن المراحل التصنيعية ذات العمالة الكثيفة لجميع منتجاتها في البلدان منخفضة الأجور. على الرغم مما تقدم فان انخفاض مستوى الأجور في البلدان النامية ليس العامل الوحيد في جذب المستثمر الأجنبي، فالمستثمرون ينظرون أيضا إلى مستوى تعليم ومهارة العمال في تلك البلدان، لأنه من السهل تدريب العمال ذوي المستوى التعليمي الجيد وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي في مده اقل من العمال ذوي المستوى التعليمي المنخفض. (22)

وما يتعلق بالكفاءة هي أن تسعى الاستثمارات إلى تخفيض كلف عملياتها الإنتاجية وزيادة مستوى الأرباح وذلك باستخدام أساليب تكنولوجية متقدمة والاستفادة من الابتكارات العلمية الحديثة.

إن توفر الموارد الطبيعية وبأسعار مناسبة وبكفاءة عالية لا يكفي وحده لتبرير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، إذ لا بد أن يتكامل هذا العامل مع العوامل السابقة من أوضاع سياسية مستقرة وأداء اقتصادي ومالي سليم، وقوانين وتشريعات ملائمة، لتحقيق بيئة اقتصادية جاذبه للاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من خلال ما يحدثه من أثار على اقتصادياتها ومن خلال الدور الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية فيها أو تأخيرها، ولا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر فمازال الجدل محتدم بين مؤيد ومعارض حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلدان النامية المضيفة له. فالمعارضون يؤكدون أن لا عائد تجنيه البلدان النامية من جراء محاولاتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أثره سلبياً على اقتصادياتها، وحججهم في ذلك هي أن هناك تناسباً عكسياً بين مصالح المستثمر الأجنبي وأهداف البلد المضيف ولا يمكن أن يحصل أي الطرفين على فائدة دون أن يحقق الطرف الأخر خسارة، أما الحجة الثانية فهي أنه يؤدي إلى زيادة درجة التبعية الاقتصادية والسياسية، إن أصحاب الرأي المعارض يتمسكون بصحة آراءهم ويواجهون منتقديهم بالحقائق التاريخية التي ترتبت

على الاستثمارات الاستعمارية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، حيث أن هذه الاستثمارات مثلت استنزافاً حاداً لثروات البلدان النامية دون مقابل عادل.(23)

من جانب آخر يثني المؤيدون على الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في نقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والتسويقية إلى البلدان المضيفة النامية، فضلاً عن توسيع التجارة وخلق الوظائف وتسريع الاندماج في الأسواق العالمية وله دور أيضا في استغلال الموارد الطبيعية التي بقيت لعقود غير مستغلة وقلل بذلك فترة انتظار البلدان النامية وسرع عملية الإنتاج فيها نصف قرن على الأقل كما أكدت دراسات أخرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعدية الجنسية رفع من مستوى النشاط العالمي وله أثار ايجابية على الإنتاجية والنمو والاستخدام وميزان المدفوعات كما أنها زادت مستوى الأبحاث والتكنولوجيا والتصنيع والمنافسة. (24)

ويمكن القول إن خلاصة رأي المؤيدين هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر مباراة يفوز فيها كلا الطرفين ولكن معدل النتيجة يتوقف على عوامل متعددة تتعلق بإمكانيات وسياسات البلد الأم والبلد المضيف على السواء، وينطلق المؤيدون في نظرتهم هذه من قصص النجاح الذي حققه المستثمرون الأجانب في القرن التاسع عشر فيما عرف بالأراضي الجديدة وكذلك تجارب التنمية الناجحة كحقول البترول في الخليج العربي ومزارع الشاي في الهند ومزارع المطاط في ماليزيا فضلاً عن تنمية جزء كبير من البنية الأساسية في بلدان نامية متعددة منذ أوائل القرن العشرين وكذلك التجارب الحديثة الناجحة في بلدان آسيوية متعددة. (25)

ومن أجل معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل عملية التنمية في اقتصاديات البلدان النامية سوف نتطرق إلى ذلك الدور مع إيضاح طبيعة الأثر الذي يتركه هذا الاستثمار على بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية كما يلي:

1- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عملية التنمية:

بدءاً لابد أن نقول إن التمويل التنموي يعني توفير الموارد الحقيقية والنقدية وتخصيصها لأغراض التنمية الاقتصادية، وتعد مشكلة التمويل في البلدان النامية من أهم المشكلات التي تواجهها في طريق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فالهدف الأساس لمعظم تلك البلدان هو الوصول إلى مستوى ملائم من النمو الاقتصادي والوصول إلى هذا الهدف يستلزم زيادة معدلات الاستثمار في المجالات التي تحقق قيمة مضافة صافية للاقتصاد القومي، إلا أن العقبة الأساسية التي تقف أمام تحقيق هذه الأهداف هو قلة الموارد المالية أو عدم كفاءة استخدام المتاح منها، الأمر الذي استوجب إيجاد تدفق لرأس المال الأجنبي (التمويل الخارجي) لتغطية تلك العقبات.(26) لذلك، سعت أغلب الدول النامية للحصول على التمويل الخارجي والذي يتكون من القروض الخارجية والمنح والمساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية من اجل تمويل التنمية فيها، إلا أن تلك الدول تفاجئت بأن سياسة التمويل الخارجي قد تغيرت وأن أسلوب التنمية المغلق بالاعتماد على الذات أصبح ملعوناً دولياً حيث رفضت الدول المتقدمة تقديم المزيد من القروض والمنح والمساعدات إلى الدول النامية والتي كانت تعتمد عليها في تمويل مشاريعها التنموية دون الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية التي كانت تعتبرها مساساً بالاستقلال الاقتصادي والسياسي.(27)

ففي العقدين الأخيرين من القرن العشرين ركزت الدول المتقدمة على أن الاستثمارات الأجنبية هي السبيل الوحيد للدول النامية في الخروج من أزمتها التمويلية وان سياسة الإقراض الخارجي أصبحت دون جدوى لأنها لا تساهم إلا في زيادة مقدار الديون وإثقال كاهل اقتصاد الدول النامية.

وبعيداً عما تم ذكره في الأسطر الأخيرة، يرى أغلب الاقتصاديون ومن خلال التجارب التنموية التي تحققت في بعض الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي يصلح أن يكون ممولاً وداعماً للتنمية الاقتصادية وكذلك رأى بعضهم أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأفضل في لعب ذلك الدور حيث أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يتلاءم مع تدهور البيئة المالية وضعف الأسواق المالية وانخفاض عدد الشركات والمصانع الإنتاجية في الدول النامية، فضلاً عما يرافق الاستثمار الأجنبي المباشر من نقل للتكنولوجيا والمعرفة والخبرة الإدارية والتسويقية.

إيجازا لما سبق، تحتاج عملية التنمية إلى نوع من المشروعات وهذه المشروعات تحتاج لرأس مال كثيف وإنفاق كبير قد تعجز المدخرات المحلية عن القيام بعملية تمويلها، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تمويل خارجي من اجل الإسراع في عملية التنمية وقد تبين أن أنجح شكل من أشكال التمويل الخارجي هو الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمتاز بكبر حجم الأموال الأجنبية التي ترافقه فضلاً عما يرافقه من تكنولوجيا متطورة وخبرات ومهارات إنتاجية وتسويقية وما تكسبه الدول المضيفة من خبرة ومعرفة مؤسسية وهذه المزايا التي وجدت في الاستثمار الأجنبي المباشر دون غيره من أشكال التمويل الخارجي لا غنى عنها في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها الدول النامية.

وتعد تجربة تونس مع الاستثمار الأجنبي المباشر خير دليل على ذلك حيث شهدت تونس معدلات نمو مستقرة بل أصبحت أكثر البلدان رفاهية في المنطقة وذلك من خلال الإصلاحات التي خلقتها في بيئتها الاستثمارية من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن هذا النمو المستقر وارتفاع مؤشر التنمية لم تستطيع تونس الوصول إليه بفضل الاستثمار المحلي إذ أن برنامجها التنموي الذاتي قد فشل في تحقيق النتائج، وهكذا أصبحت تونس تصنف كإحدى أفضل البلدان في إفريقيا من حيث أدائها المتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها ترى في هذا الاستثمار جزءاً لا يتجزأ من جهودها الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.[28]

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

إن من حجج المؤيدين للاستثمار الأجنبي المباشر أنه يكون مكملاً ومحفزاً للاستثمار المحلي في البلد المضيف ويعد الاستثمار المحلي إحدى دعائم النمو الاقتصادي لاسيما في البلدان النامية لما يؤدي إليه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية، وأنه من الوسائل الفعالة في تغير بنية الاقتصاد القومي لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه فضلاً عن انه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة وهناك عدد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار مثل تكوين رأس المال الثابت والتراكم الرأسمالي لذا فان استخدام أيٍّ منها يقصد به الاستثمار المحلي.[29]

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة المشاريع الإنتاجية وكذلك التجهيزات الرأسمالية ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الكلي للبلد المضيف بطرق مختلفة ابتداء يمكن أن يزيد من الموارد المالية الكلية المتاحـــة لغرض الاستثمار ومـــن خلال ذلك ينمي تكوين رأس المال في البلد المضيف، وفي الوقت نفسه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على الاستثمار المحلي على نحو حركي بالطرق الآتية:[30]

- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة وان يخفف الاختناقات (عنق الزجاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الارتكازية الأساسية والعملات الأجنبية.

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية مع الشركات المحلية، أي شراء المدخلات المصنوعة محلياً من الشركات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة.

– ينقل الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب المشاركة الخبرات التكنولوجية والإدارية والتسويقية للمستثمر المحلي مما يوسع من خبراته وعقليته الاستثمارية وزيادة قدرته على إيجاد فرص الاستثمار الجيدة.

- يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من صادرات البلد المضيف، وهذا له أثر أيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.

- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مادياً كمعدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محليـــاً، وبالتالي فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي المضيف.

ومع ذلك، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يثبط الاستثمار المحلي فيما لو تنافست الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية على استخدام الموارد المالية والمادية النادرة وكذلك على أسواق تصريف المنتج.

3- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا:

إن أحد أهم شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو التقدم التكنولوجي لكونه الشكل الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة زيادة السكان مما يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.

وتعرف التكنولوجيا بأنها التطبيق العملي للابتكارات والاختراعات العلمية في المجالات والأنشطة الاقتصادية ويتم النقل الدولي للتكنولوجيا بواسطة تطبيق تكنولوجيا ابتكرت أو طورت في بلد معين من قبل هيئة أو مؤسسة أو وحدة اقتصادية في بلد آخر. (31)

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات متعدية الجنسية إحدى قنوات نقل التكنولوجيا حيث أن الموطن الأم للتكنولوجيا هي البلدان المتقدمة وتلك البلدان لا تسمح بانتقالها بأي صورة كانت بل تضع عدة شروط على انتقالها ومن أهم تلك الشروط هي أن تكون البلدان المتقدمة شريكة فعلية في إدارة المشاريع التي تطبق بها التكنولوجيا، وهذا طبعاً لا يتم إلا من خلال قيام تلك البلدان أو الشركات التابعة لها بالاستثمار المباشر في البلدان النامية.

يتم نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال ويترك نقل التكنولوجيا من خلال الشركات متعدية الجنسية أثاراً جانبية على الاقتصاد أي جعل الاقتصاد ككل يستفيد من عملية نقل التكنولوجيا، حيث تقاس هذه الآثار بمدى استفادة الشركات المحلية من هذا النقل عن طريق العلاقة المتبادلة بين هذه الشركات والشركات الأجنبية، وهذا يتوقف على عاملين: الأول مدى استعداد الشركات الأجنبية لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية، والثاني هو قدرة الشركات المحلية على استيعاب هذه التكنولوجيا، إن استفادة الشركات المحلية من التكنولوجيا التي تنقلها الشركات متعدية الجنسية يأخذ عدة أشكال: أما عن طريق المنافسة والمحاكاة التي تجبر الشركات المحلية على تحسين قدرتها التنافسية باستخدام تكنولوجيا حديثة أو توظيف عمال سبق أن عملوا لدى الشركات الأجنبية أو عن طريق علاقات الإنتاج.(32)

والسؤال الذي يطرح هنا هل أن الدول النامية ستحصل على فوائد التكنولوجيا بمجرد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟ والجواب هو أن على الدول النامية لكي تجني الثمار التكنولوجية من الاستثمار الأجنبي المباشر عليها أن تضع عدة شروط وكذلك أن تقوم بعدة إصلاحات من أهمها:

- يجب أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب المشاركة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية أو بأسلوب الاقتناء حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب إنشاء مشروع جديد لا يسهم في نقل التكنولوجيا وخاصة في ظل منافسة قوية بين الشركات الأم 125والمشروع الجديد فضلاً عن أن المشاركة تسمح باكتساب الخبرات التكنولوجية.
- أقامة علاقات علمية بين الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي والتطوير المحلية مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية وكذلك لأجل تكيف المنتج مع الأذواق والظروف المحلية.
- تحقيق مستوى عالي من التنمية البشرية من خلال زيادة عدد المتعلمين والذي ينعكس على توفير الأيدي العاملة المدربة أو الجاهزة للتدريب وتوفير المدراء الاكتفاء.
- خلق بيئة مشجعة لنقل التكنولوجيا من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية والتي تساهم بمنع انتشار تلك التكنولوجيا بصورة غير مشروعة عن طريق النسخ وغيرها من الأساليب.
- الاتفاق مع الشركات الأجنبية الناقلة للتكنولوجيا على تشغيل العمالة المحلية من أجل تدريبها واكتسابها الخبرة الفنية.

ومن أهم أمثلة نجاح الدول النامية في الاستفادة من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر جاءت ماليزيا في المقدمة حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن معظم الصادرات والسلع الصناعية هي من إنتاج الشركات متعدية الجنسية، كما أن الصناعات

الالكترونية هي من إنتاج تلك الشركات، ويرجع هذا النجاح إلى عدة أسباب من أهمها توفر الأيدي العاملة المدربة فنياً، والبيئة العلميـــة الحديثة، ونظام تعليمـــي متطور، وسياسة اقتصاديـــة تعتمد على قاعدة التصدير والمنافسة في السوق العالمية، كما أن أهداف ماليزيا من تسهيل وتحفيز أنشطة الشركات متعدية الجنسية كانت دعم تدفق التكنولوجيا عن طريق السماح للشركات المحلية بالدخول في هذه التقنية المتطـــورة عن طريق تعاقدات مع الشركات متعدية الجنسية.(33)

4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

المقصود بهذا الأثر هو حجم التغيرات التي تحصل في ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة قيام الشركات متعدية الجنسية بتحريك رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر، الأثر الأول: الذي يعكسه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة يتمثل في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي، وينعكس ذلك ايجابياً على ميزان حساب رأس المال في حالة لجوء الشركات الى الحصول على العملة الوطنية مقابل بيع العملة الأجنبية وذلك لتمويل مدفوعاتها المحلية، في مرحلة تالية يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تنتج لإحلال الواردات، حيث تسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية وبالتالي يقلل من حجم الواردات مما يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات. (34)

وكذلك يحدث التحسن في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو من إعادة التصدير إلى الدول الأم مع العلم أن الشركات الأجنبية الداخلة إلى أسواق التصدير ستحقق النجاح لا محالة لما تملكه هذه الشركات من سمعة راسخة بالجودة وموثوقية التوريد، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق العالمية.

يلاحظ في المراحل الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاجها الشركات الأجنبية ولكن عندما تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإنها ستقوم بسد حاجة السوق المحلية من السلع النهائية والسلع الأخرى والتي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة، وبالتالي ينخفض حجم الواردات وكذلك إن هذه الشركات ستقوم بتصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية إلى الخارج مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات في البلد المضيف، إذا المحصلة النهائية هي زيادة في الصادرات تقابلها انخفاض الواردات وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات. (35)

هناك نوعين من الآثار للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الأول: هي آثار مباشرة وتقاس هذه الآثار من خلال المعاملات الدولية المرافقة للشركات متعدية الجنسية والمعكوسة في ميزان رأس المال وميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أما الآخر فهو الآثار غير المباشرة والتي تنجم كنتيجة لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال التفاعل المتبادل بين أثر المضاعف والمعجل وبدوره يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.(36)

ولكن الحكم على الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يتطلب أجراء مقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال مع حجم الموارد المحولة إلى الخارج والمتمثلة بتحويل جزء من رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب فإذا كان حجم التحسن اكبر من حجم الموارد المحولة فأنها حالة ايجابية، وعندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي في تحسن ميزان مدفوعات البلد المضيف.(37)

5- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع مستوى الاستخدام والأجور

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مميزاً في رفع مستوى الاستخدام وزيادة أجور العاملين، إذ أن الشركات الأجنبية تمتاز بالقدرة العالية على توفير فرص عمل جديدة فضلاً عن ارتفاع الأجور التي تقدمها للعاملين لديها، مما يؤدي إلى انخفاض البطالة وزيادة القدرة الشرائية للعاملين لدى هذه الشركات وبالتالي المساهمة في خفض مستوى الفقر والذي يعد من أهم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تساهم هذه الشركات في خلق عمالة في الدول المضيفة لها بطريقتين: الأولى هي الطريقة المباشرة، خاصة عندما يكون الاستثمار المقدم من تلك الشركات هو استثمار في مشاريع جديدة حيث يتطلب الأمر عاملين لغرض الإنشاء ومن ثم عاملين لغرض

التشغيل. أما الأخرى فهي الطريقة غير المباشرة، وتتم عن طريق العلاقات الاقتصادية والإنتاجية بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية أي عندما ترتبط الشركات متعدية الجنسية أو الفروع التابعة لها بارتباطات أمامية أو خلفية مع الشركات المحلية، حيث أن الارتباطات الخلفية تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل للعاملين، والارتباطات الأمامية تزود الشركات المحلية بالمواد الضرورية التي تحتاجها فيؤدي إلى زيادة الإنتاج فيها وبالتالي زيادة عدد المشتغلين.

وفي هذا الإطار تشير إحدى الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر استطاع في عام 1997 خلق 26 مليون فرصة عمل مباشرة و41.6 مليون فرصة عمل غير مباشرة في كل الدول النامية.(38)

كما تساهم الشركات متعدية الجنسية برفع مستوى إنتاجية العاملين لديها وذلك من خلال تدريبهم على احدث التقنيات الإنتاجية والإدارية والتسويقية، وكذلك تساهم هذه الشركات بإعادة هيكلية العمالة المحلية عن طريق زيادة الطلب على العمالة الماهرة وبأجور مرتفعة جداً وهذا بدوره يحفز العاملين إلى تطوير مهاراتهم وزيادة خبراتهم من اجل الفوز بفرص العمل الثمينة وبذلك يزداد عدد العاملين المدربين. إن الاستثمار الأجنبي المباشر الخالق لفرص العمل الجيدة يعمل على كبح أو تأجيل قرار الهجرة للخارج بالنسبة للعمالة المحلية، بما يوفره من فرص للعمل وبالأجور المغرية، وبذلك يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية وهجرة العقول التي تشكو منها البلدان النامية، ولكن فاعلية كبح أو تأجيل قرار الهجرة ترتبط بعدم لجوء الشركات الأجنبية إلى إغراء وجذب الإطارات الفنية المدربة خارج أوطانها.(39)

إلا أن توزيع فرص العمل على الدول النامية المضيفة ليس مثالياً أو عادلاً إذ أن هناك شروطاً قد تتوفر في بعض الدول ولا تتوفر في أخرى ومنها.(40)

- توفير الأيدي العاملة المدربة القادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة التي تدخل في الإنتاج الصناعي.
- توفر القوانين التي تتعلق بالعمل والتي تعطي مرونة للشركات في عمليتي توظيف وتسريح العمال.
- توفر بنية تحتية حديثة تسهل خفض تكاليف الإنتاج الأخرى وفي مقدمتها المواصلات والاتصالات.

وعليه فان الدول المضيفة التي ترغب في أن تساهم الشركات متعدية الجنسية في خفض نسبة البطالة فيها، عليها توفير تسهيلات للشركات تلك في الأنشطة التي تتطلب استيعاب عمالة أكثر من رأس المال.

وقد توصلت أحدى الدراسات التي شملت أربع دول من وسط أوربا وهي (المجر وجمهورية التشيك واستونيا وسلوفاكيا) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى دوراً مهماً أما في خلق وظائف جديدة أو المحافظة على الوظائف القائمة، وبالتالي ساهم في عدم انخفاض المستوى العام للعمالة خلال الفترة الانتقالية.(41)

بناءا عليه، يمكن القول أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر هو دعم الجهود الوطنية لخلق الوظائف وليس بديلاً عنها.

6- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنية الداخلية:

إن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر كونه حراً ومشروطاً في آن واحد قد أسهم ومازال يسهم في تطوير وتحديث البنية الداخلية في البلدان المضيفة، ولبحثه عن أوضاع سياسية وقانونية واقتصادية وإدارية شفافة مستقرة فأنه يقدم في تغيرات كبيرة في الهياكل المؤسسية والسياسات العامة للبلدان المضيفة وذلك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب إلى درجة زيادة التنافس بين هذه البلدان للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم.(42)

وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات البلدان المضيفة شملت إتباع سياسات التكييف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي على وفق قواعد الصندوق والبنك الدوليين الهادفة إلى تخفيف قيود الملكية، وتخفيف القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ورفع الحواجز أمام الشركات متعدية الجنسية ومشاركتها في برامج الخصخصة وكذلك تخفيف مستوى التضخم واستقرار سعر الصرف وغيرها.(43)

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنية الداخلية للبلد المضيف يمكن أن تترجم بالأوجه الآتية:[44]

- يمكن أن يترك الاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية من خلال تنفيذ الالتزامات المعنوية المفروضة على الدول المضيفة، كالتزامها بتصحيح أوضاع الميزانية العامة وميزان المدفوعات ونظم الصرف الأجنبي ونظم التجارة الخارجية ومكافحة التضخم الذي يؤدي بالتالي إلى تهيئة مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في خلق بيئة داخلية وخارجية مستقرة.

- تمكن حرية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من اختيار القطاع الاقتصادي الملائم لذلك تسعى الدول المضيفة إلى جعل القطاعات الاقتصادية المهمة ملائمة من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

- يبحث الاستثمار الأجنبي المباشر عن المكان الجغرافي الملائم الذي يرغب التركيز فيه، وقد تترك هذه الميزة أثراً محموداً على الدول المضيفة، سواء اتجه هذا الاستثمار نحو المناطق الأكثر أو الأقل تطوراً.

أما بخصوص الآثار السلبية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له فيمكن حصر أهمها كالآتي:[45]

- إن اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل للتنمية في البلدان النامية قد يعرضها لأوجه عدم استقرار واختلالات متعددة من الناحية الاقتصادية، وذلك لكونه يتميز بسرعة التأثر والتقلب وعدم الاستقرار على نحو نسبي، كما أن المستثمر الأجنبي لا يهتم باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المضيف، وإنما يتجه نحو المشروعات التي تحقق له أعلى الأرباح وبأسرع وقت ممكن.

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة وبشكل مباشر على المشروعات المحلية التي لم تصل إلى مستوى منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة، حيث إن المشروعات الأجنبية تنافس المشروعات المحلية على استغلال المواد الأولية واليد العاملة وعلى أسواق تصريف المنتجات.

- إن منح المستثمر درجة من السيطرة الإدارية عبر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يحد من فاعلية السياسات الاقتصادية في البلد المضيف واستقلالية صانعي القرار المحليين في معالجة الأزمات الاقتصادية الداخلية.

- القدرة التكنولوجية العالية والخبرات الإدارية المتطورة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي قد تتيح له فرصة استغلال البلد المضيف بصورة غير عادلة لاسيما في المجالات المتعلقة بالموارد الطبيعية كالاستثمار بالنفط أو الغاز أو عند خصخصة المشروعات العامة.

النتائج والمقترحات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، توصلنا إلى جملة من **النتائج** أهمها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة ليست حديثة وإنما تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر إلا أن مشاكل المديونية الحديثة والتطور التكنولوجي المتسارع والمنافسة الكبيرة ما بين الشركات جعلت هذه الظاهرة تكتسب أهمية كبيرة جدا في الثلاثين سنة الأخيرة على مستوى العالم.

-إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتكون من أشكال مختلفة لها مميزات وعيوب مختلفة وخصائص متنوعة يمكن الاستفادة من هذا التنوع والاختلاف للحصول على أفضل المكاسب باختيار الأنواع الأكثر ملائمة للواقع الاقتصادي للمضيف.

-الاستثمار الأجنبي بحاجة إلى محددات مختلفة ليعمل بصورة جيدة وفي حالة توفر هذه المحددات فأنه يتدفق بكثرة بدون الحاجة إلى سياسات جاذبة له أما في حالة عدم توفر هذه المحددات فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون محدودة ويكون بحاجة إلى سياسات جاذبة كبيرة من أجل تدفقه وعادةً تكون التدفقات اكبر في الحالة الأولى.

-إن للاستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي فعال على اقتصاديات الدول المضيفة إذا ما أحسن التعامل معه من خلال السياسات والإجراءات والقوانين المنظمة لعمله.

- إن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار اقتصادية سواء ايجابية أو سلبية، لذا يجب تفعيل ايجابياته والتقليل من آثاره السلبية.

-إن للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة خاصة لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومنها العربية، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة وإدخال التكنولوجيا الحديثة إليها.

-بناءا على النتائج السابقة، يمكن تقديم المقترحات التالية:

-ضرورة تعديل السياسات الاقتصادية للدول وسن القوانين والتشريعات وتطوير البنى التحتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

-الاستفادة من امتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها: نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الإنتاج، وضرورة توجيه الأموال إلى القطاعات الإنتاجية المحركة للنمو الاقتصادي.

-يجب الاعتماد على الاستثمار المحلي في تطوير اقتصاد أي بلد والاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل مساعد فقط.

-على الدولة المضيفة المفاضلة ما بين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الساعية لاجتذابه واختيار الشكل الذي يكون أكثر ملاءمة لواقعها الاقتصادي والذي تكون أكثر قدرة على التعامل معه والاستفادة منه.

الهوامش والمراجع:

(1) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً، بغداد، 2002، ص 13.

(2) فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1984، ص 74-154.

(3) unctad, Investment regimes in the Arab world Issues and policies, UNITED NATIONS, New York and Geneva , 2000, p 10.

(4)هشام ياسين شعلان، آليات التحول عن نظام التخطيط المركزي إلى نضام اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،2004، ص226.

(5) البرتيني وآخرون، التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت، 1969.

(6) الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، الاستثمار في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، دراسات اقتصادية، مجموعة دراسات مقدمة إلى الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في الأردن، يومي 1-2 أكتوبر، 1998 ، ص74

(7) جون ادلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، الأردن، 1987، ص114.

(8) Ejkold, International business intrprise prentis-Hall Inc, london,1968, p 26.

(9) عبد السلام ابو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص36 .

(10)حسين علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، 1999، ص186.

(11) unctad, op. cit, p 51.

(12) مخلص محمد جبة، الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24-25 نوفمبر،1997 ، ص234 .

(13) رشيد حمد العتري، قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24-25 نوفمبر، 1997، ص252 .

(14)إبراهيم عبد اللطيف، الخصخصة والاستثمار الأجنبي، مجلة الإدارة، المجلد 27، العدد الثالث، جانفي، 1995، ص72-73.

(15) U . N , world Economic and social survery 2005 : Financing for Development, New York, 2005 , p 80 .

(16) Ali T. Sadik, Mobilizing International capital for Arab Economic Development: with Special Refrence to the Role and Determinants of FDI , Arab Economic Jornal , No (26) , vol (10) , winter 2001 , P 19 .

(17) unctad, op. cit, p 184 .

(18) Faisal Ahmed, Rabah Arezki and Norbert funke, The Composition of capital flow : Issouth Africa Different, IMF , wp / 05/ 40 , March 2005 , p 8 .

(19) هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته، مجلة أربد للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002، ص24.

(20) Benoit Mercereau, FDI Flows to Asia: Did the Dragon crowd out the Tigers, IMF , wp / 05 / 189 / , septemper, 2005 , p 12 .

(21) مفيد ذنون، يونس ودينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد (15) ، مركز الدراسات المستقبلية ، كلية الحدباء الجامعة، تموز ، 2006، ص102.

(22) جون ادلمان سبيرو، مرجع سابق، ص26 .

(23) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص251.

(24)Dunnig, Changes in the level and structure of international Production: The last one hundred years, London: Allen and unwin,1984.

(25) مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة الدروس المستفادة من الخبرات العملية، رقم (5)، برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي برنامج مشترك بين المؤسسة والبنك الدولي، الطبعة الأولى، أفريل، واشنطن، 2010، ص6.

(26) عادل عبد المهدي، التمويل الدولي، دار العربي للنشر والتوزيع، 1992، ص3.

(27) وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، شفير وعكشة للطباعة والنشر، عمان، 1987، ص124.

(28) مؤسسة التمويل الدولية، مرجع سابق، ص 6.

(29) عادل عبد المهدي، مرجع سابق، ص 3.

(30) وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، شفير وعكشة للطباعة والنشر، عمان، 1987، ص124.

(31) ذمكو، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص38-39.

(32) هيئة التخطيط الاقتصادي، تكوين رأس المال الثابت: الواقع والأفاق حتى عام 2000، دراسة رقم (215)، وزارة التخطيط، 1987، ص2.

(33)هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص256.

(34) عمرو البيلي، خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد (79) القاهرة، سبتمبر، 1997، ص ص 121-122.

(35) Taymaz, Research unit for industrial Dynamics, working paper no, 04-09, multinational corporations as avehicle for productivity spillovers in Turkey, p 1.

(36) Mickiewhz, Value of Diversity: Foreign Direct Investment and Employment in central Europe During Economic Recovery, working paper, 05/00, p 27.

(37) محمد الفيومي، الشركات الدولية، مدخل محاسبي، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1992، ص135.

(38) تميم بيومي، الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية، التمويل والتنمية، سبتمبر، 1997، ص13.

(39) محمد الفيومي، مرجع سابق، ص ص 135-137.

(40) هدسون وهرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور، دار المريخ للنشر، الرياض،1990، ص341.

(41) Asiedu, The Determinants of Employment of affiliates of us multinational enter prises in Africa, Development Policy Review, 2004, 22 (4), p 373.

(42) محمد عبد العزيز عجمية، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1986، ص 170.

(44)Unctad, world investment Report, Washington,1994, p 286.

(45) يتورد موران، الشركات متعددة الجنسيات: الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر، ترجمة جورج خوري، دار الفارس، عمان 2001، ص ص 11-12.